

CD/PV.842  
17 February 2000  
ARABIC  
Original: ENGLISH

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والأربعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الخميس ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة عصمت جاهان (بنغلاديش)

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٤٢ للمؤتمر.

يشرفني ويسعدني بصورة خاصة، إذ يتولى وفد بنغلاديش رئاسة المؤتمر، أن أمثل السفير السيد افتخار تشاودوري هنا اليوم. فالسفير السيد شاودوري، الذي يحضر حالياً مؤتمر الأونكتاد في بانكوك، يعرب عن أسفه الشديد لعدم تمكنه من حضور هذا الاجتماع اليوم، إلا أنه طلب إليّ أن أبلغكم جميعاً أحر تحياته. كنت أفضل التوقف عند هذا الحد وانتظار عودة السيد شاودوري الذي سينضم إلينا في الجلسة العامة التي ستعقد في الأسبوع المقبل ليلقي عليكم كلمة الافتتاح التي يليقها الرئيس. ولكنني سأكون مقصّرة لو لم أعرب عن تقديرنا البالغ للسيد هارالد كرايد، سفير النمسا، على ما بذله من جهود لم تعرف الكلل وما قدمه ووفده من مساهمة قيمة أثناء توليه الرئاسة. كما يعرب وفدي عن تقديره للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، وللسيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام للمؤتمر، ولسائر أعضاء الأمانة على ما قدموه من دعم قيم وما أسدوه من مشورة لا غنى عنها.

لا يخفى على أحد أننا ما زلنا نجد أنفسنا في حالة حساسة ومستعصية ولئن حالفنا النجاح في اعتماد جدول أعمال المؤتمر منذ البداية، فما زال يتعين علينا أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ونحن، إذ نحاول إيجاد حل للمأزق الحالي، يلزمنا بتحديد الالتزام، بل وما هو أهم من ذلك، تأكيد الإرادة السياسية من جانب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما الدول المعروفة بمواقفها القومية القوية. ويحدونا الأمل الصادق في أن تبدي هذه الدول عما قريب الالتزام المنشود والإرادة السياسية المطلوبة، وأن تسود هذا المؤتمر قريباً روح من التعاون والتوافق. ولن يدّخر وفد بنغلاديش جهداً، في سبيل دفع هذه العملية قدماً أثناء فترة رئاسته المؤتمر. وسنعمد، في هذا، على تعاون ودعم جميع الأعضاء، وعلى تفهمهم، في المقام الأول.

يوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي اليوم اسم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير السيد روبرت ت. غري.

السيد غري (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحو لي، أيتها السيدة الرئيسة، إذ يبدأ بلدكم تولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أن أؤكد لكم دعم وفدي التام في النهوض بالمهمة الصعبة التي توليتونها. إنني، بوصفي سلفكم في هذا المنصب قبل سنة ونيّف، قد واجهت كثيراً من التحديات ذاتها التي ما زلتم تواجهونها. ولا شك في أن من المحبط للغاية بالنسبة إلينا نحن الإثنين أن المؤتمر ما زال يواجه عقبة مستعصية في جهوده الرامية إلى الاتفاق على ما قد يتعين إدراجه في برنامج عملنا من عناصر.

لقد ادعى بعض المتحدثين السابقين خلال هذه الدورة أن حالة نزع السلاح المتعدد الأطراف في العالم عموماً لا تدعو إلى التفاؤل. نحن نرى أن هذا التقييم سلبي أكثر من الواقع. فحتى لو توجب علينا أن نقر بأن

المجتمع الدولي لا يحرز تقدماً بالقدر الذي نرغبه علينا أن نتذكر، نحن في مؤتمر نزع السلاح، أن الوضع خارج جدران المؤتمر ليس قائماً تماماً. فالسجل الكامل يتضمن كثيراً من المنجزات العملية التي ما برح المجتمع الدولي يعمل اليوم على ترسيخها.

فعلى سبيل المثال، سبقت الولايات المتحدة وروسيا الجدول الزمني المقرر لهما لإجراء تخفيضات بموجب المرحلة الأولى من معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START I)، واتفق بلدانا على السعي إلى تخفيض الرؤوس الحربية المنشورة إلى مستويات أدنى من ذلك بعد في إطار المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START III). وتواصل الولايات المتحدة تفكيك الرؤوس الحربية النووية، فقد فككنا ٧ ٠٠٠ من هذه الرؤوس منذ عام ١٩٩٣، و١٣ ٠٠٠ منها على مر العقد الماضي. وقامت الولايات المتحدة، من طرف واحد، بإزالة مئات الأطنان من المواد الانشطارية من المخزونات العسكرية، وتعهدت طوعاً، بإخضاع هذه المواد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأسرع ما يمكن عملياً. وما زلنا نعمل مع روسيا وبلدان أخرى لضمان سلامة المواد النووية وأمنها وتعزيز الشفافية وتحويل فائض بلوتونيوم الأسلحة، على نحو لا يمكن الرجوع عنه، إلى أشكال لا يمكن استخدامها في الأسلحة النووية.

وفي المجال غير النووي، ما انفك النظام العالمي الذي أُقيم بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية أخذاً في التوطُّد. وقامت مجموعة واسعة من البلدان بتكثيف تعاونها سعيًا منها إلى الثني عن اختبار القذائف وعن تصدير قذائف مزعجة للاستقرار وما يتصل بها من تكنولوجيات. وتتفاوض الأمم المتحدة حالياً بشأن مقترح عالمي لمكافحة صناعة الأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، الأمران اللذان كثيراً ما يُعرَّضان الاستقرار الإقليمي للخطر. وفي شبه الجزيرة الكورية، ما زالت الجهود الرامية إلى التقليل من مظاهر التوتر مستمرة بفضل مبادرة واسعة النطاق وضعها وزير الدفاع السابق، ويليام بري. وتسعى الولايات المتحدة وبلدان أخرى سعيًا حثيثاً إلى تشجيع الرادع الاستراتيجي في جنوب آسيا، وقد حدثت تطورات مشجعة في المفاوضات الرامية إلى إيجاد سلام عادل ومستديم في الشرق الأوسط.

ولا شك في أن عدم اتفاق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان بمثابة نكسة. بيد أن الرئيس كلينتون أكد بوضوح تام أن الكفاح لم ينته بعد. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن الولايات المتحدة ستصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نهاية المطاف، وقد اتخذت الإدارة ما يلزم من تدابير لضمان إحراز هذه النتيجة. فقد أنشأت فرقة عمل معنية بالمعاهدة المذكورة، وعيّن الرئيس كلينتون الجنرال جون م. شاليكاشفيلي مستشاراً خاصاً كُلف بإجراء اتصالات مع أعضاء مجلس الشيوخ والسعي إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتشجيع مجلس الشيوخ على الإسداء بمشورته والموافقة على التصديق على المعاهدة في نهاية المطاف.

وما زالت الأولوية الأولى التي حددها بلدي لنفسه هنا في المؤتمر هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولقد تم تعيين هذا الهدف في وثيقة "المبادئ والأهداف" الصادرة عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، حيث يمل هذا الهدف الخطوة العملية التالية في الجهود المتعددة الأطراف في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي. بيد أن أحد المتحدثين، كان بلده قد وافق على وثيقة "المبادئ والأهداف" لمعاهدة عدم الانتشار، قد ذكر الآن أن بلده لن يسمح لمؤتمر نزع السلاح بالتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ما لم يتم إجراء مفاوضات موازية بشأن تخفيض الأسلحة النووية وبشأن الفضاء الخارجي.

غير أن ثمة تفهماً واسعاً في هذه الهيئة بأن الوقت لم يحن بعد للتفاوض في المؤتمر على معاهدة بشأن هذين الموضوعين. والولايات المتحدة، من جهتها، مستعدة لأن تناقش، في الإطار المناسب، القضايا المتصلة بالفضاء الخارجي والمسائل المتصلة بهدف نزع السلاح النووي على الأجل الطويل؛ ولكن من الواضح أن المقترحات الداعية إلى التفاوض الآن في المؤتمر على هذين الموضوعين لا تشكل أساساً لإحراز توافق في الآراء.

ولكن السير في الاتجاه المعاكس وخفض مستوى ما يقوم به المؤتمر من عمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من درجة تفاوض إلى درجة مناقشة هو أمر قد يسبب مشاكل أكبر من ذلك بعد. والتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليس أمراً جديداً على مؤتمر نزع السلاح. فقد أنشأ المؤتمر في عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٨ لجنيتين مخصصتين كلفهما بهذه المهمة بالذات. وكل خطوة أقل شأنًا تتخذ الآن تعتبر خطوة إلى الوراء. فإذا لم تتمكن من المضي قدماً بالاعتماد على توافق دولي وطيء في الآراء تقبله رسمياً جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، لن يكون أي اتفاق اتفاقاً مأموناً. والاستسلام لأمر مثل إعادة تناول مسائل تم الاتفاق عليها من قبل لن يكون من شأنه إلا إبطاء عملية نزع السلاح أكثر مما هي الحال عليه الآن وزيادة العقوبات التي تعوق تحقيق أهدافنا المشتركة.

ويعرب وفدي عن قلقه الشديد إزاء سلوكنا مسلماً غير سليم هذا العام أيضاً. فقد بدأنا هذه الدورة ونحن ندرك ضمناً أنه ما زالت توجد مسألتان رئيسيتان ينبغي إيجاد حل لهما قبل أن يتسنى لنا الاتفاق على بنود برنامج العمل والشروع في العمل. ولكن كل ما فعلناه حتى الآن هو، على ما يبدو، زيادة مجالات الخلاف فيما بيننا وليس تقليها.

وما سيحدث لاحقاً يتوقف على ما سنفعله. فلن يكون من الصعب على المؤتمر أن يبقي على دوره بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم إذا أُنجزنا ما يتوقع منا أن ننجزه، ألا وهو التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح تسهم في تحقيق أمن البشرية ورفاهها. ويلزمنا التركيز على ما هو ممكن الآن، لا السعي إلى إيجاد الحلول المثلى والشاملة لتحقيق نزع السلاح. كما تلزمنا

مقاومة الرغبة الشديدة في تسجيل نقاط في المناظرة السياسية أو توريث المؤتمر في مسائل لا يستطيع معالجتها بفعالية. فإذا ما استطعنا القيام بذلك، لن يواجه أعضاء مؤتمر نزع السلاح أي صعوبات في الحفاظ على منزلة المؤتمر والتزامه. وإذا لم نستطع، فإن من يسعون إلى إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح سيقصدون جهات أخرى.

في ما أدليت به اليوم من ملاحظات، ركزت في المقام الأول على مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها من الأولويات الأولى بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. وما زالت الولايات المتحدة تسعى إلى أداء دور في المؤتمر للتفاوض بشأن فرض حظر شامل على نقل الألغام المضادة للأفراد. ونلاحظ أن المؤتمر لم يتخذ أي قرار رسمي بالتفاوض على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، في حين أنه فعل ذلك بالنسبة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء ما يقوم به بلد أو اثنين من تشكيك في توافق الآراء بشأن المعاهدة المذكورة.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، أجد نفسي مضطراً إلى التعليق على الملاحظات التي أدلى به مؤخراً في هذه القاعة ممثل الصين الموقر. فقد انطوت هذه الملاحظات، بالإضافة إلى الانطباعات الخاطئة التي أوجدها، على التحامل بمسائل دخيلة على مؤتمر نزع السلاح ومن شأنها أن تعقد الجهود التي يبذلها كل طرف لإنجاز العمل الفعلي.

ولقد لمح البعض أن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليست أكثر من أداة في يد الولايات المتحدة التي تلجأ إليها كلما أرادت فرض هيمنتها والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان واللجوء إلى استخدام القوة دون أن تخوّل هذه الصلاحية.

والسجلات واضحة فيما يتعلق بالسعي إلى فرض الهيمنة. فالأمريكيون لا يهتمون بمثل هذه الأمور. فقد صدق، جون كوينسي آدمز، وهو أحد آباءنا المؤسسين ومن رؤسائنا الأوائل، عندما كتب عن الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة التي تنتهجها ما يلي:

"حيثما أُعْمِلَت معايير الحرية والاستقلال أو سُتَعْمَل، هناك كان قلبها وكانت بركاتها وصلواتها. ولكنها لا تذهب إلى الخارج بحثاً عن وحش تدمره. إنها المناصرة للحرية والاستقلال للجميع. وهي النصيرة والصائنة لنفسها فقط."

ومن هذا المنطلق، فإن صوت حرية واستقلال وطننا في عالمنا اليوم تعني قبول مسؤوليات بعيدة كل البعد عن تلك التي كنا مستعدين لقبولها في أيام آدمز. فلقد باتت الولايات المتحدة من الفعاليات الرئيسية على الساحة العالمية - هي ليست الفعالية الرئيسية، بل من الفعاليات الرئيسية.

هذا تمييز هام وحاسم، فقد قال أحد المؤرخين الموقرين يوجين روستو، الذي كان رئيسي الأسبق في وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح، ما يلي:

"حتى وإن كان الكبرياء الأمريكي يرفض ذلك، ليست الولايات المتحدة قوية بما فيه الكفاية، كما أنه ليس بمقدورها أن تبني القوة الكافية لحماية مصالحها الأمنية في السياسة العالمية بجهودها الذاتية وحدها. إن اعتمادنا على الأحلاف والائتلافات سيستمر بالضرورة خلال السنوات القادمة ...".

والمفاد واضح، وهو أن أمريكا تسعى لنشر السلم والأمن بالاشتراك مع الأمم التي تؤمن بنفس المبادئ. نحن لا نسعى إلى الهيمنة، بل نسعى إلى تحقيق التوازن. وكما نحكم أنفسنا بواسطة مجموعة من الضوابط والموازن، فإننا نتبع النهج ذاته في الشؤون الدولية. وخلاصة القول، نحن لا نسعى إلى الهيمنة. ولا يوجد لدينا مزاج أو ميل لذلك، كما أنه لا تتوافر لدينا الإمكانيات اللازمة له.

وإضافة إلى ذلك، فإن الادعاءات بأن الولايات المتحدة تناور بلا رادع للتأثير على حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، هي ادعاءات غير صحيحة. فالتحالفات الدفاعية الديمقراطية لا تعمل بهذا الأسلوب، سواء في أوروبا أو في أماكن أخرى. والتحالفات الديمقراطية تتوصل إلى اتفاق في الرأي جماعياً بعد نقاش مطول. وسكان ولاية ماساتشوستس، وأنا واحد منهم، يتعلمون، منذ نعومة أظفارهم أن السكان الذين يعيشون في ولايات تقع شمال ولايتنا مثل ولايات فرمونت، ومين ونيوهامبشير، وأولاد أعمامنا الكنديين كذلك، هم مثلنا تماماً. فهم لا يتلقون أوامر من أحد، شأن حلفائنا الديمقراطيين مثل النرويجيين أو الهولنديين أو الاستراليين، على سبيل المثال لا الحصر، وإن راودكم أي شك في ذلك، فاسألوا أي عضو من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي سبق له أن تفاوض في يوم من الأيام على بلاغ من بلاغات الحلف بالاشتراك مع حلفائنا الفرنسيين.

إن الولايات المتحدة لا تسعى قطعاً إلى زيادة التوترات الدولية بل ما برحت تبذل قصارى الجهود، مع حلفائها في أوروبا وفي أماكن أخرى، للتخفيف من حدة هذه التوترات. ذلك بالإضافة إلى أن الحلف قد قلل بصورة جذرية من اعتماده على القوى النووية منذ انتهاء الحرب الباردة. فإن عدد الأسلحة النووية التي تزود بها القوات دون الاستراتيجية في أوروبا قد انخفض بما يزيد عن ٨٥ في المائة. أما حالة التأهب لدى القوات المستنفرة فباتت تقاس بالأسابيع وليس بالدقائق. وقد أعلن وزراء الحلف في عام ١٩٩٦ أن الحلف "لا ينوي نشر الأسلحة النووية على أراضي البلدان الجديدة العضوية في الحلف ولا يخطط لذلك ولا يوجد لديه ما يدعو إلى ذلك". وجميع الحلفاء أطراف في معاهدة عدم الانتشار، كما أن أعضاء الحلف كافة ملتزمون بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وكذلك ادعى ممثل الصين الموقر أن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين فيما تبرمه من اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة، وأنها تحاول إضعاف أو إبطال معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. إنني أرفض هذا القول. لقد سبق أن نوقشت هذه المسألة في مناقشات عامة مطولة، ومن ثم، ينبغي أن تكون الوقائع قد أصبحت واضحة الآن. وقد تغيرت البيئة الدولية تغيراً ملفتاً في غضون زهاء ٢٨ سنة مضت على التوقيع على المعاهدة. أما خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل باستخدام وسائل إيصال متطورة فهو خطر حقيقي وما برحت صعوبة التنبؤ به آخذة في التزايد. وما كان ينبغي لهذه التكنولوجيات أن تنتشر، ولكنها انتشرت للأسف. وكان ينبغي لمن سمحوا بذلك أن يعرفوا عواقبه.

وتنظر الولايات المتحدة في الاحتفاظ بنظام محدود للوقاية من مثل هذا الخطر. ولقد بينا بوضوح أننا ملتزمون بالعمل مع روسيا، بروح من التعاون، على مكافحة خطر يهدد كلا البلدين، وكذلك بالسعي لتعيين ما يجب تعديله في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بحيث تصبح أحكامها متساوية ونظام وطني محدود للدفاع بواسطة القذائف. ولقد أدخل بلدانا من قبل تعديلات على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وما زالت المناقشات الثنائية جارية بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بما في ذلك هنا في جنيف، حتى مع استمرار مؤتمر نزع السلاح في تبيد وقته.

وثمة ما يبرر التساؤل عن مصدر هذا الانتقاد. فلقد قامت أربع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بخفض مخزونها من هذه الأسلحة وزيادة درجة الشفافية لديها. أما الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية فهي عاكفة على تطوير قواتها ولا تسعى إلى زيادة الشفافية لديها. وقد قررت هذه الدولة ذاتها إطلاق قذائف "على سبيل الاختبار" في عام ١٩٩٦ رداً على تطورات سياسية لا تؤيدها، وما فتئت هذه الدولة تبني مواقع جديدة لإطلاق القذائف في أماكن تثير القلق. ومع ذلك كله، يتهم ممثلو هذه الدولة الولايات المتحدة بممارسة الهيمنة والسعي إلى تأمين أمنها من جانب واحد على حساب أمن دول أخرى. ويشكك هؤلاء الممثلون في عملية علنية ومنظمة بهدف تعيين أوجه التكيف الضرورية التي من شأنها إبقاء الاتفاق القائم منذ أمد طويل للحد من الأسلحة على أهميته وفعاليتها.

إن للولايات المتحدة سجلاً حافلاً في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح. فلقد تفاوضنا على العديد من الاتفاقات ونفذنا العديد منها وما زلنا نفعل ذلك. وقد أبدت الولايات المتحدة هنا في المؤتمر مرونة كبيرة بشأن بنود هامة من جدول أعمالنا. ولقد آن الأوان لكي تبدي دول أعضاء أخرى في المؤتمر مرونة مماثلة بغية إحراز تقدم فعلي في مجالات نعلم بأنه يوجد توافق في الآراء بشأنها. وإن لم ينكب المؤتمر على العمل الآن،

فلسوف يؤكد ذلك الشكوك التي تراود سلطات بلدي بأن السبب هو عدم رغبة بعض الحكومات أن يباشر المؤتمر عمله.

السيدة الرئيسة، إن الولايات المتحدة تدعم الجهود التي سيبدأها وفدكم في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونحن مستعدون للعمل الوثيق معكم ومع خلفائكم إن لزم الأمر، بغية إيجاد الأوضاع التي ستتيح للمؤتمر استئناف المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن المهمة الرئيسية للمؤتمر نزع السلاح هي إجراء مفاوضات، وسوف يحكم العالم أجمع بنجاحنا أو إخفاقنا حسب كيفية أدائنا هذا العمل.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): أشكر السفير السيد غري على البيان الذي أدلى به وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئيسة، كما أشكره على عباراته المؤيدة.

وبهذا نكون قد احتتمنا قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا يوجد أحد على ما يبدو.

أود الآن أن أطرح عليكم، طلباً مقدماً من أرمينيا للاشتراك بصفة مراقب في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة للبت فيه، علماً بأنه لم يتم النظر في هذا الطلب أولاً في جلسة عامة غير رسمية. وهو يرد في الوثيقة CD/WP.508 المعروضة عليكم. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على الطلب؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (متحدثة بالإنكليزية): وبذلك نكون قد احتتمنا أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس الموافق ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥